المشهد الثانى

الديمقراطية ضد الديمقراطية

قد يتصور البعض أن تحقيق الديمقراطية يعنى تحقيق الحرية السياسية، ويجعل الأمة مصدر السلطات والتشريع، ويعيد للأمة دورها فى تحديد مصيرها. وبالفعل فإن تطبيق الحرية السياسية مما يتيح المجال كاملا أمام التيارات السياسية المعبرة عن الأمة لتقود النظام السياسى، يؤدى إلى تفعيل دور جمهور الأمة ليصبح المحدد الأساسى للتوجهات السياسية. ولكن الديمقراطية المراد تطبيقها الآن ليست نوعا واحدا من الديمقراطية، بل هى شعار للعديد من الأهداف. لهذا قد تتحقق الديمقراطية شكلا، ثم نجد نتاج ذلك لا يمت للحرية السياسية من قريب أو بعيد. فقد يتحقق شكل من أشكال الديمقراطية، ونجد دور جماهير الأمة محجما، ولم يُفعَّل بعد.

* * *

الديمقراطية والحديث عن الإصلاح والتغيير

أصبح الحديث المتكرر عن الإصلاح والتغيير وتطبيق الديمقراطية

موحيا بأن هناك تغييرا ما سيحدث، وأن معظم القوى والنخب ـ بما فيها النظام الحاكم ـ تريد إحداث قدر ما من التغيير. ولكن واقع الحال يؤكد أن الشعارات والأحاديث شيء، وما يحدث شيء آخر. لذا يصبح من الضرورى فهم التوجهات الحقيقية للقوى الفاعلة فى الشارع السياسى المصرى، وعلى الأخص موقف النظام الحاكم فى مصر. ومن الملاحظ أن النخبة الحاكمة تتداول أحاديث الإصلاح بسبب الضغوط الخارجية. ولا نرى ـ حتى الآن ـ مؤشرا على أن النخبة الحاكمة تريد الإصلاح لأسباب داخلية حقيقية.

وما حدث فى انتخابات عام ٢٠٠٠م سبَّب صدمة للحزب الحاكم عندما استطاع المنشقون عنه تحقيق مكاسب أكبر من المرشحين الرسميين للحزب الحاكم. كما لوحظ قدرة المستقلين عموما على منافسة الحزب الحاكم. يضاف لذلك تفوق جماعة الإخوان المسلمين بصورة جعلت النظام الحاكم يتدخل فى صور أمنية مكشوفة. وأدى كل هذا لخروج دعوة الإصلاح أو الفكر الجديد من الحزب الحاكم، والذى بات شعارا لا يجد مكانا على أرض الواقع، رغم أن بعض النخب المتحالفة مع النظام الحاكم تناديه بالإصلاح.

منافسة سياسية بدون تداول للسلطة

من المؤكد أن النظام الحاكم يريد منافسة سياسية محدودة وشكلاً

ديمقراطيّا دون أن يؤدى ذلك إلى ديمقراطية حقيقية، أو يؤدى إلى تداول للسلطة. ويتأكد ذلك فى موقف النظام الحاكم من الأحزاب السياسية، وكيف يحاول تحجيمها، أو تجميد الأحزاب النشطة مثل حزب العمل. ثم نراه يتحالف أو ينسق مع الأحزاب المحدودة الانتشار، والتى تفيد فى تحقيق الشكل الديمقراطى دون الجوهر. ويؤدى هذا الموقف إلى محاولة استئصال الحركات الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. حيث يرى النظام الحاكم أن جماعة الإخوان يمكن أن تكون منافسا حقيقيا، وتقلب الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية، حيث يمكن أن تؤثر الجماعة عبر الوقت على مدى سيطرة الحزب الحاكم على مجلس الشعب.

ولكن النخب المتحالفة مع النظام الحاكم لها موقف مختلف عن ذلك، حيث إنها تمثل فريقين. الفريق الأول ينتمى للنظام الحاكم، وبعضه للحزب الحاكم، وهو يؤيد موقف السلطة الحاكمة فى تجميد العمل السياسى ويوافق ضمنا على استمرار الحزب الوطنى الديمقراطى فى السلطة. أما الفريق الثانى ـ وهو مكون من وكلاء المشروع السياسى الغربى ـ فنجدهم يطالبون بديمقراطية حقيقية، وانتخابات حرة، مما يعنى أنهم لا يحاولون المحافظة على سيطرة النخبة الحاكمة ولا الحزب الحاكم. ولكن هذه النخب المتغربة ـ أى المارينز العرب ـ تحاول وضع شروط على القوى المسموح لها بالعمل السياسى داخل نطاق الديمقراطية. فنجدها تستبعد التيار الإسلامى من منظومة العمل السياسى. وكثيرا ما تتردد

دعوات حول عدم ديمقراطية التيار الإسلامى، أو أنه تيار دينى ينادى بالدولة الدينية ويحاول تأسيس حزب دينى، وهو ما يعتبر ضد الديمقراطية والدستور.

ويؤدى هذا الموقف ـ الذى يفترض أنه ديمقراطى ـ إلى تأكيد التحالف بين وكلاء الغرب من المثقفين والسلطة الحاكمة. ثم تتمادى هذه النخب المتغربة، فنجدها توافق ضمنا على كل إجراء يتخذ بحق الإسلاميين، وبعضها يحث النظام الحاكم على ضرب التيار الإسلامى. والواقع يؤكد رؤية تلك النخب من أن الطرح السياسى والحضارى للتيار الإسلامى يؤثر على المشروع السياسى الغربى المراد تطبيقه فى مصر. ويصبح إقصاء الإسلاميين بهدف فرض نموذج سياسى غربى ليس له جماهير، ولذلك لا يمكن أن يدخل فى منافسة مع تيار له جماهير مثل الحركة الإسلامية.

ديمقراطية بدون جماهير

والعامل المشترك فى الموقف من التيار الإسلامى ـ خاصة جماعة الإخوان المسلمين ـ يكمن فى مسألة الجماهير. فالتيار الذى يستطيع تحريك الجماهير، والذى يعتمد فى تأكيد وزنه السياسى على الجماهير سيمثل منافسا قويا للنظام الحاكم، يهدد هيمنته وانفراده بالسلطة. وكذلك تعتمد الحركات الجماهيرية على وزنها فى الشارع السياسى، لهذا لا تحتاج كثيرا للاعتماد على التحالف مع السلطة الحاكمة.

والاعتماد على الجماهير يؤدى أيضا إلى التعبير عنها والتمسك بقيمها وتوجهاتها. ولكن مشروع النخب المتغربة والنظام الحاكم لا يحتاج للجماهير، بل يقوم أساسا على فرض الوصاية عليها. فالنظام الحاكم يرى أنه الوصى على الجماهير، منذ قاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبحكم هذه الوصاية يحدد الاختيارات، بل نقول الاختيار الذى يلزم به الجماهير. والنخب المتغربة ترى أن الجماهير متخلفة وتنتمى لثقافة متخلفة، لهذا تفرض عليها الوصاية، وتريد منها أن تختار بحرية كاملة الحل السياسى الغربى، بل نقول الحل الحضارى الغربى كبديل وحيد.

استئصال ديمقراطية الإخوان

تداول التيار الإسلامى مسألة الديمقراطية واستوعبها كمنهج للحركة السياسية، كما حدث مع الإخوان المسلمين. ولكن جماعة الإخوان رأت فى الديمقراطية وسيلة لتحكيم الأمة، لتصبح الأمة مصدر السلطات، وأصبح هذا المفهوم هو الركيزة الأساسية التى بنى عليها قبول العمل من خلال النظام الديمقراطى. فالجماعة منذ تأسيسها على يد الإمام الشهيد حسن البنا، تعمل من أجل تحقيق الإصلاح، من خلال الدعوة والتربية والنصح والإرشاد، وكل هذه الأدوات تقوم أساسا على فكرة تغيير الناس وتشكيل رأى عام. وبهذا يحدث الإصلاح أو التغيير من خلال تغيير الناس أنفسهم. ولهذا رأت الجماعة أن المنهج

الديمقراطى فى العمل السياسى يقوم على تحكيم الناس من خلال صناديق الانتخاب. فإذا توجهت الجماعة برسالتها للناس وقبلوها، عندئذ يفوزون بأصوات من آمن برسالتهم، مما يمكّنهم من الدعوة لها فى القنوات الرسمية للعمل السياسى والتشريعى، أى مجلس الشعب.

ولكن الديمقراطية التى يفهمها النظام الحاكم والنخب المتغربة لا تقوم على هذا الفهم، بل هى محاولة إعادة الديمقراطية التى كانت قبل ثورة يوليو. فقبل الثورة كانت هناك مساحة كبيرة للحرية فى مجال الرأى والعمل السياسى، ولكن الممارسة الحزبية لم تكن تعكس دائما رأى الناخبين بقدر ما كانت تعكس موقف النخب الحزبية وتنافسها فيما بينها. بمعنى أن الأحزاب قبل الثورة مثلت نخبا مسيطرة على المجال السياسى، وكانت تتوالى على السلطة، وتتصارع فيما بينها. وبالطبع كانت هناك الكثير من السلبيات فى تلك التجربة الحزبية، كما كان لها إيجابيات ظرفية ارتبطت بمرحلة من مراحل حزب الوفد. ولكن المهم هنا هو فكرة سيطرة نخب بحكم ما تملكه من نفوذ أو سلطة، ويصبح أمام الناخب أن يختار بينها، وهو الوضع الذى رفضه الإمام الشهيد حسن البنا.

وهذه الصورة تختلف تماما عن المنهج الذى يميز الحركات الإسلامية المعتدلة، وخاصة الإخوان، فهذه الحركات تأتى من الناس، ولا تمثل نخبة بل طليعة، أى قيادة تأتى من الناس، وتستمر فى موقعها القيادى

كقيادة اجتماعية بقدر التفاف الناس حولها. هى إذًا طليعة من الناس، وليست نخبة تملك النفوذ والمكانة والسلطة، فاستمرار الطليعة يحتكم للناس، أما استمرار النخبة فيفرض فرضا بحكم ما تملك من قوة. والنخب تميل إلى الوصاية على الناس، أما الطليعة فتعرض فكرها على الناس، وتصبح قيادة لهم إذا وافقوا على فكرها.

وتلك هى المشكلة الأساسية فى مسألة موقف الإخوان من الديمقراطية، وموقف السلطة الحاكمة والنخب من جماعة الإخوان. فالمراد من قبل السلطة الحاكمة هو إقامة ديمقراطية النخب، والسلطة الحاكمة تريدها بلا تداول، والنخب تريدها بتداول السلطة، ولكن كلاهما يريدها بلا جماهير، وإنما من خلال طرح البدائل الرشيدة على الجماهير، التى يكون لها حرية أن تختار هذه البدائل، دون أن يكون من حقها رفضها. وتلك الديمقراطية المفروضة لا تناسب الحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان، والتى تقوم أساسا كحركة تنبع من الناس وتحتكم إليهم.

***

ديمقراطية لإجهاض التغيير

هل يمكن أن تؤدى ممارسة الديمقراطية إلى إحداث تغيير فى النظام السياسى العربى؟ هذا السؤال من الأهمية بمكان، بعد أن أصبحت كل الدعاوى الخارجية والداخلية تتجه نحو تطبيق الديمقراطية فى البلاد

العربية والإسلامية، وكأن هذا المنهج فى العمل السياسى هو الطريق للإصلاح والتغيير. وبالطبع تختلف دعوات الديمقراطية حسب الجهة الداعية، من النظم السياسية العربية إلى النخب المتغربة إلى السياسة الخارجية الأمريكية، إلى الحركات الإسلامية. ويبدأ السؤال من جدول أعمال التغيير، فهل كل دعوة للديمقراطية تشتمل على جدول أعمال للتغيير؟ وما هو هذا التغيير وحجمه؟ ولا ينتهى السؤال قبل أن نحدد دور صناديق الانتخاب فى إحداث التغيير.

والحقيقة الأولى أن ممارسة الديمقراطية ليست وسيلة للتغيير، ولا الانتخابات تعد وسيلة للتغيير. فالحاصل فى الدول الديمقراطية أنها مارست الديمقراطية بعد أن وصلت إلى حالة سياسية مستقرة ومتفق عليها. ففى الغرب قامت النهضة الغربية المعاصرة من خلال الثورات والحروب، ووضعت الدساتير الجديدة كنتاج لحركات تغيير كبرى. وأصبحت هذه الدساتير هى المعبرة عن الوضع السياسى الجديد، ومن داخلها بدأ الغرب فى ممارسة الديمقراطية والاحتكام للانتخابات. ولكن الخروج من العصور الوسطى إلى عصر النهضة الغربية المعاصرة لم يكن من خلال الانتخابات، بل كان فى معظمه تغييرا ثوريا ودمويا فى أحيان كثيرة.

والديمقراطية كمنهج للعمل السياسى تقوم على التنافس الحر بين أحزاب سياسية تنتمى كلها للنظام القائم، وتتنوع فى مواقفها داخل هذا

النظام. لهذا يعد تداول السلطة قائما بين بدائل لنفس النظام العام المسيطر، والمترجم فى الدستور والقوانين. وحجم التغير الحادث من خلال الانتخابات لا يؤدى إلى تغيير جذرى، ولا يغير من نظام إلى آخر. وحالة دول أوروبا الشرقية يمتزج فيها ممارسة الديمقراطية مع العصيان المدنى، وهى فى النهاية تشمل عملية تحول من تيار غربى إلى آخر ينتمى لنفس الإطار الحضارى. بمعنى أن التحول من الاشتراكية والشيوعية إلى الرأسمالية لم يحدث بالانتخابات فقط، بل حدث من خلال التظاهر والعصيان المدنى والحروب، وجاءت الانتخابات لتكمل عملية التحول.

الديمقراطية ومرحلة ما قبل النهوض

وفى البلاد العربية والإسلامية لا نرى أننا فى حالة استقرار وتقدم ونهضة، بل نحن فى مرحلة انتقالية على أحسن الظنون، ونحن فى مرحلة تخلف وتراجع حضارى واضح. ومجمل الأوضاع فى عالمنا العربى والإسلامى تشير إلى أننا فى مرحلة نحتاج فيها للخروج من مرحلة التراجع الحضارى للنهوض الحضارى. إننا نحتاج للتغيير حتى نخرج من أزمات التراجع الحضارى الداخلى، ونواجه تحديات العدوان الخارجى. وعندما نتكلم عن ممارسة الديمقراطية فى ضوء الأوضاع الراهنة فى البلاد العربية والإسلامية فإن هذا يعنى ممارسة سياسية من

داخل النظام السياسى العربى الإسلامى الراهن، أى ممارسة لتكريس الوضع الراهن. وربما تعنى الممارسة الديمقراطية فى ضوء الوضع الراهن تطويرا للنظام السياسى، أو تعديلا فى آليات الوصول للسلطة، أو تحقيقا لتداول السلطة، ولكنها لا تعنى تغييرا للنظام السياسى.

والحقيقة أن تلك المشكلة لا تقف عند حد دلالة الوسيلة السياسية ـ أى الديمقراطية ـ ولكنها تتجاوز هذا لمجمل المواقف التى تنادى بالديمقراطية. فالنظم السياسية فى البلاد العربية، ومواقف النخب المؤيدة لها، وكذلك النخب التى تدعو للمشروع السياسى الغربى تتفق فى النهاية على شكل للديمقراطية نراه يجهض كل محاولات التغيير. فإذا أخذنا من الديمقراطية فكرة التنافس الحر بين التيارات والجماعات والأحزاب السياسية، قد يرى البعض أن هذا كفيل بتحقيق مساحة من العمل السياسى قد تؤدى إلى التغيير والإصلاح الذى تنادى به بعض الحركات ومنها الحركات الإسلامية. وقد يرى البعض أن التنافس الحر سوف يسمح لأصحاب مشاريع التغيير بتحقيق برامجهم، إذا تحققت لهم الأغلبية من خلال صناديق الاقتراع. ولكن الواقع ينطوى على ممارسات قد تجعل الديمقراطية متحققة، دون أن تتحقق مشاريع التغيير.

تصنيع حالة من الديمقراطية

لا أحد يستطيع الزعم بأن مشاريع التطبيق الديمقراطى ودعواته

ـ والتى تتردد الآن من جهات متعددة ـ هى من قبيل الدعوات الجماهيرية المعبرة عن الأمة العربية والأمة الإسلامية. والواقع أن الدعوة للديمقراطية جاءت أولا من النخب المتغربة، ثم جاءت ثانيا من الدول الغربية، وأصبحت مشروعا استعماريا أمريكيا بامتياز، ثم أصبحت شعارا للأنظمة العربية. فالدعوة خارجية، وليست جماهيرية، ولها جدول أعمال لم يأت من الناس أنفسهم. ولهذا تصبح الديمقراطية جدول أعمال سياسى يخص القائمين عليه والمدافعين عنه. والحقيقة أن النظام السياسى العربى ـ والذى كثيرا ما يتحفظ على المشروع الديمقراطى الغربى ـ يمثل تطبيقا سياسيا للنموذج السياسى الغربى فى بناء الدولة والدستور والقانون. والنظام السياسى العربى لا يتحفظ على التغريب، ولا على الأخذ من المشروع السياسى الغربى، إلا فيما يخص اهتمامه ببقائه فى السلطة. فالنظام السياسى العربى لم يقم على التنافس السياسى الحر، ولم يأت من الناس، ولم يكتسب شرعيته من الأمة، ولهذا لا يريد المنافسة السياسية، حتى مع الأحزاب المنتمية للمشروع السياسى الغربى.

لهذا فكل الأطراف المنادية بالديمقراطية لديها تصور عن حالة سياسية بعينها، تريد تحقيقها على أرض الواقع. وهذه الحالة لم تأت من الناس، بل هى حالة سابقة التجهيز، ويراد تنفيذها. وهنا نرى أن علينا الحذر الشديد؛ لأن الاختلافات بين الأطراف المنادية بالنموذج الغربى يمكن أن

تصل لحالة تسوية سلما أو ضغطا، ونعرف بالطبع من يملك قوة الضغط. وهو ما سيحدث فى المستقبل القريب فى مكان أو آخر، والمراد له أن يحدث فى مصر والسعودية أساسا، حتى تتساقط بقية البلدان تباعا، ودون جهد. وهنا يصبح تصنيع حالة من الديمقراطية، تكريسا لأوضاع قائمة، وإن كان فى صورة محسنة. ووجه الخطورة فى هذا أن تكون حالة الديمقراطية المصنعة نوعا من المسكنات طويلة الأجل، تمدد فترات التراجع الحضارى.

والمشكلة الأكثر خطورة، أن حالة الديمقراطية المراد تصنيعها تنطوى فى الواقع على حالة استعمار غير مباشر، مما يعنى أننا أمام وسيلة جديدة للاستعمار، تعتمد على الوسائل غير المباشرة وذلك من خلال إنتاج نظام سياسى غربى فى الدول العربية والإسلامية، وهو ليس نظاما غربيا فى مضمونه فقط، بل نظاما تابعا للهيمنة السياسية الغربية، أى نظاما يدار من الخارج. وبهذا يصبح الإصلاح مؤجلا والتغيير مرجأ، والاستقلال حلما بعيد المنال.

وتصنيع الديمقراطية يقوم أساسا على تصنيع نخب تؤمن بالديمقراطية والمشروع الغربى، بل نقول نخب تابعة للسياسة الغربية، والأمريكية خاصة، وقد تكون نخبا تابعة لأجهزة المخابرات وغيرها. وتصنيع النخب يتم من خلال دعمها، وتوفير الموارد اللازمة لها، وإعطائها سلطة ونفوذا وتأييدها وربط المعونات بها وحمايتها. ثم تقوم

هذه النخب بممارسة العمل السياسى من خلال منع أى حركات أو تيارات سياسية من خارجها من ممارسة أى دور. وتتصنع الحالة الديمقراطية عندما يجد الناخب بدائل أمامه عليه أن يختار من بينها، ويرى أن اختياره مؤثر، وصوته له دور. ولكن المشكلة أن البدائل المصنعة تكون هى البدائل الوحيدة المتاحة. ومع الممارسة سيجد الناخب أن صوته كرس الاحتلال، وينفجر بركان الرفض.

ضرورة استئصال الإسلاميين

بهذه الصورة لا يكون للإسلاميين أى دور فى هذه العملية إلا بتصنيع تيار إسلامى يماثل ويواكب الحالة الديمقراطية المصنعة. ولهذا نرى أن قبول الإسلاميين للعمل من خلال الديمقراطية لم يقبل من الأطراف التى تعتبر نفسها وصية على الديمقراطية. والأمر ببساطة يعنى أن التيارات الإسلامية لا تريد المشاركة فى تصنيع الحالة السياسية الغربية فى بلادنا، بل تريد تحقيق الإصلاح والتغيير القائم على المرجعية الحضارية والدينية للأمة. وهذا المشروع معاد للديمقراطية المصنعة، وليس معاديا للديمقراطية إذا كانت هى التنافس الحر والاحتكام للأمة. وهذا ليس المشروع الديمقراطى المفروض من النخب والأنظمة والقوى الخارجية، الذى لا يعرف معنى الاحتكام للأمة؛ لأنها فى تصوره أمة غير ناضجة، ويلزم فرض الوصاية عليها.

وأصبحنا الآن أمام مشروع ديمقراطى يعطل بسبب وجود الإسلاميين، وهو فى الواقع ليس ديمقراطيا من حيث إنه مفروض من الخارج. ومن يرى أن على الإسلاميين قبول شروط المشروع الديمقراطى المعروض، أو الانسحاب من الساحة لفتح المجال أمام الديمقراطية يؤيد ضمنا مشروع التغريب السياسى، والذى يعتبر مقدمة لمشروع التغريب الحضارى الكامل. وهنا يأتى دور الإسلاميين - وعلى رأسهم حركات الاعتدال والوسطية الإسلامية، وجماعة الإخوان المسلمين نموذج لهذا التيار - ودورهم فى الحقيقة الدفع كى تكون الديمقراطية والتعددية والشورى، أى كى يكون الإصلاح السياسى القائم على التعديد والتنافس الحر بين التيارات السياسية وسيلة للتغيير والإصلاح، وليس تخليقا لحالة ديمقراطية مصنعة. ولكن الدور المطلوب منهم مزدوج، فبعض الأنظمة السياسية لجأت لحالة الجمود السياسى الكامل كوسيلة للتخلص من دور الإسلاميين، أو أى قوة وطنية فاعلة، ولهذا أصبح التحدى أصعب؛ لأنه تحد لحالة الجمود من أجل حركية سياسية فاعلة لتحقيق النهوض، وفى نفس الوقت منع تحقق حالة الديمقراطية الوافدة المصنعة.

ديمقراطية لتكريس الاستبداد السياسى

بالنظر للمتغيرات على الساحة السياسية فى مصر ندرك تزايد حالة الاضطراب الواضح داخل النظام السياسى وخارجه. ويفترض أن يدفع هذا الوضع لقدر من التغيير المناسب لتحقيق درجة من التوافق السياسى

لاستيعاب الاضطراب الداخلى، قبل التحول لحالة من الاضطراب العام. ولكن المشهد السياسى المصرى يتجه إلى ناحية أخرى، هى أقرب لمحاولات التغيير الشكلى التى تحافظ على الأوضاع كما هى، وتستوعب دواعى الاضطراب. فالنظام السياسى الحاكم ليس لديه دوافع حقيقية للتغيير، وليس لديه بالتالى رؤى للتغيير والإصلاح.

وفى انتخابات مجلس الشعب فى عام ٢٠٠٠م استطاع المنشقون عن الحزب الوطنى الديمقراطى تحقيق مكاسب واضحة، ثم تم إعادتهم لعضوية الحزب بعد أن جُمِّدت (وحدث هذا أيضًا فى انتخابات ٢٠٠٥م). ومعنى هذا أن الناس اختارت نوابا رشحوا أنفسهم على غير رغبة الحزب، وفى مواجهة المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى. وتلك كانت الأزمة ـ من وجهة نظر الحزب الحاكم ـ التى تستدعى إحداث قدر من التطوير الداخلى للحزب. ولكن دلالة ما حدث تكشف عن طبيعة الانتخابات فى مصر. فبالإضافة لكل مشكلات التدخل الأمنى والإدارى، نجد أن الانتخابات تحولت بالفعل إلى عملية لاختيار القيادات الطبيعية التى تقدم خدمات للناخبين. فالمسألة لم تعد سياسية، بل تحولت لعملية اختيار لممثل الناس لدى الحكومة، والذى يمكن أن يحقق مطالبهم.

والحزب الحاكم يحاول تكريس هذا الوضع، وليس تغييره. فالأمر يحتاج إلى تحويل الانتخابات لعملية للاختيار السياسى المؤثر على مسار السياسة فى مصر، وهو ما سيؤدى إلى بروز التنافس السياسى المعتمد

على برامج الأحزاب والمرشحين. ولهذا نرى أن تكريس فكرة نواب المصالح تلغى التنافس السياسى، وتحول دور النواب إلى وكلاء لتقديم الخدمات. وبهذا يصبح النائب ـ والذى يفترض قيامه بمراقبة الحكومة ـ مندوبًا للناس لدى الحكومة.

من هذه النقطة يمكننا أن نستنتج الصورة التى يراد رسمها، فهى تقوم أساسا على تكريس شبكة المصالح لتكون السند الحقيقى للنظام الحاكم. والتى تمتد بين الحكومة وأعضاء الحزب الحاكم حتى تصل إلى كتل انتخابية. مستندة فى ذلك على العلاقات مع القيادات المحلية ومع العائلات المؤثرة. وهو وضع يسمح فى الكثير من الأحيان بحدوث تداخل بين شبكة المصالح وشبكة الفساد. فالاعتماد المغالى فيه على المصالح يخرجها عن نطاق المصالح القانونية لتدخل فى دائرة المصالح غير الشرعية. ويصبح التحالف مع بعض رجال الأعمال جزءا أصيلا من تلك الحالة التى تهدف فى النهاية للربط بين مصالح رجال الأعمال ورجال الحزب الحاكم، لتشكل نخبة حاكمة تمتد خارج الجهاز الإدارى للدولة، وترتكن على توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص.

ولكن الأمر يتطلب توسيع دائرة النخبة السياسية لتصبح نخبًا سياسية، بعضها فى الحكم وبعضها معارض. لهذا تحتاج السلطة الحاكمة لنخب تمارس السياسة بنفس المنهج والمنطق الغالب لديها. وبالطبع يتحقق هذا الأمر فى النخب التى يمكن أن تحدد دورها السياسى من

خلال تفاهمات تقوم على المصالح وتوزيع الأدوار. لهذا يحاول النظام الحاكم الوصول إلى عدد من الأحزاب التى تمارس دور المعارضة من خلال الاعتماد على ترابط مصالح بينها وبين الحزب الحاكم. وغالبا ما تصبح تلك الصفقات ممكنة مع الأحزاب التى لا تستند على قاعدة جماهيرية، أو التى تنادى ببرامج سياسية ليس لها صدى لدى الجماهير. ويصبح التفاهم مع الحكومة هو الوسيلة المثالية للتواجد السياسى للنخب المعزولة عن الجماهير.

وهنا يأتى دور العامل الخارجى ـ أى الضغوط الأمريكية ـ على مصر لتطبق الديمقراطية. والموقف الأمريكى يعتمد أساسا على النخب التى يرى أنها تعبر عن قيم الديمقراطية والقيم الغربية. ولكن الموقف الأمريكى يعتمد أساسا على قيام تداول للسلطة بين النخب المعتمدة، والممثلة للمشروع السياسى الغربى. والسلطة الحاكمة فى مصر لا تريد أى قدر من تداول السلطة.

وما يجرى بين السلطة الحاكمة والنخب السياسية والإدارة الأمريكية يدور فى هذه المساحة، حيث يحاول النظام الحاكم الوصول إلى نخب تكمل الشكل الديمقراطى، دون أن تكون هذه النخب مؤهلة للحصول على دعم خارجى يمكنها من الوصول للحكم. فالنظام الحاكم يريد احتكار الدعم الخارجى لنفسه، ليس كحزب سياسى، بل كنظام حاكم أساسا. والإدارة الأمريكية لم تعد راضية عن ديمقراطية أو ليبرالية النظام الحاكم، وترى إمكانية الوصول لبدائل أفضل.

والواقع يؤكد على أن النظام المصرى الحاكم حليف للولايات المتحدة الأمريكية، لكنه ليس حليفا ليبراليا ديمقراطيا، فهو فى النهاية نظام حكم يستند على الطبيعة الإدارية العسكرية، دون أن يكون كيانا سياسيا. والإدارة الأمريكية تريد حكومات حليفة، وفى نفس الوقت تريدها ممثلة لنخب تتبنى البرامج السياسية الغربية. وهذا التعارض بين موقف النظام الحاكم فى مصر وبين الإدارة الأمريكية يؤدى إلى خلق حالة من الاضطراب بين أطراف اللعبة السياسية تجعل محاولات النظام الحاكم لامتصاص الاضطراب الداخلى المتزايد تواجه تحديا حقيقيا. وهنا نرى أن النخب السياسية المؤيدة للمشروع الغربى الأمريكى تجد أمامها فرصة ذهبية لتحقيق مصالحها من خلال التواجد السياسى، مع ترتيب أوضاع تسمح بتداول السلطة تحت حماية دولية. وبالطبع نسمع أن الجميع ضد التدخل الخارجى، ولكن الممارسات والبرامج تقول فى أحيان كثيرة غير ما تقوله التصريحات. فالأحزاب المؤيدة لتطبيق النظام السياسى الغربى هى فى الواقع تنادى بما تنادى به الإدارة الأمريكية، ولا يمكنها أن تمنع الإدارة الأمريكية من دعمها، فالأرضية السياسية المشتركة تضيق المسافة بين التنسيق الفعلى وبين التوافق غير المقصود.

وهذه الصورة تؤدى إلى مشهد سياسى استبدادى، بل نرى أنه تحقيق لديمقراطية الاستبداد؛ لأن البديل المطروح من النظام الحاكم يؤدى إلى استمرار السياسات الحالية، والتى تعد تطبيقا للوصفة الغربية فى التنمية. أما البديل المطروح من الإدارة الأمريكية فيؤدى إلى تداول السلطة بين

نخب تطبق البرنامج السياسى الغربى، مثل الرأسمالية الديمقراطية، أو الليبرالية الديمقراطية، وهو ما تريده النخب أيضا. وفى كل هذه البدائل يكون على الناخب أن يتوج هذا المشهد السياسى الرائع بالإقبال على التصويت فى الانتخابات. وهكذا يصبح الصوت الانتخابى مهما فى تأكيد مشهد الديمقراطية دون أن يكون مؤثرا فى تشكيل الحياة السياسية نفسها، أو تحديد القوى السياسية المتنافسة.

وهنا تصبح شبكة المصالح أداة أساسية فى تحقيق هذا الشكل الديمقراطى، لأنها هى التى تحول عملية التصويت إلى عملية لاختيار نواب المصالح، ويتأكد هنا دور رجال الأعمال، كما يتأكد دور المال فى الانتخابات. وبهذا يخرج الناخب لاختيار من يمثل مطالبه لدى الحكومة، ويرى الناظر من بعيد مشهدا يشبه الديمقراطية. ويصبح على التيارات المعبرة عن جماهير الأمة ـ أى على الطليعة السياسية للأمة ـ أن تفسد هذا المشهد المزيف والمزور، ولا تسمح بصورة ديمقراطية مزيفة، تزيف إرادة الأمة ـ ولن يتحقق ذلك إلا بإفشال شبكة المصالح، وتحول الناخب للاختيار السياسى القائم على البرامج والشعارات السياسية، وتحويل عملية التصويت لموقف سياسى، وجعل الامتناع عن التصويت موقفا سياسيا أيضا.

***